FORSCHUNGS- 15 / 2020
POLITIK & HORIZONTE KULTUR
www.culture-politics.international/online Vol. 4 No. 15

سابينة ريدل

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): الفيدرالية – الحكم الذاتي – اللامركزية [1]

منذ الربيع العربي في عام 2011، كان هناك خطاب عام متزايد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) حول تطبيق اللامركزية في أنظمتها السياسية وحول أشكال أوسع من الحكم الذاتي مثل الحكم الذاتي الإقليمي. لكن هذه التطورات التي بدأت يتم الحكم عليها بشكل نقدي من قبل الأبحاث الغربية اليوم. في أوروبا وألمانيا، يرسم العديد من العلماء توازنًا محبطًا ويدعون أن الآمال في "نقطة تحول سياسية" قد فشلت في الوقت الحالي.[2] وإن البعض يتحدث عن "شتاء عربي" إما لأنه تم تدمير دول

شكل 1: دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)

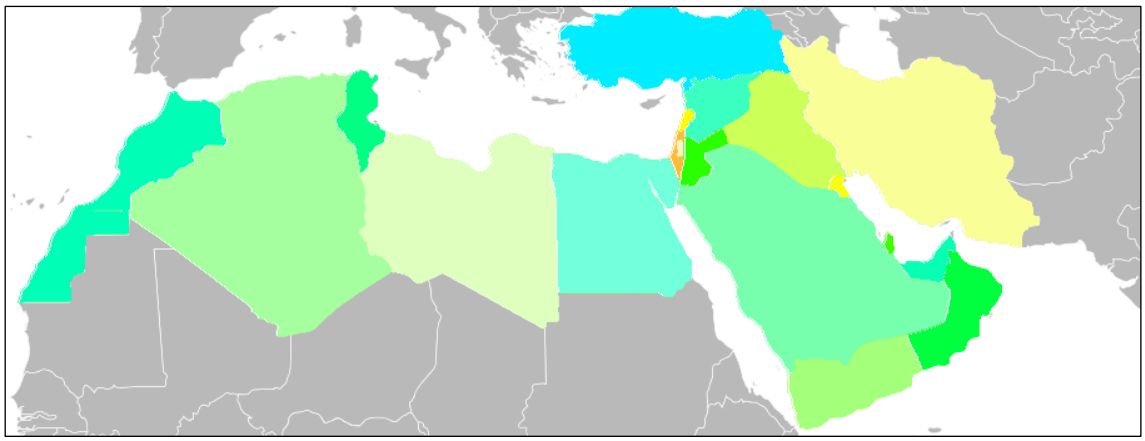

المصدر: تحرير خاص للخريطة من: Wikimedia, 4.7.2010

[1] هذه المقالة هي الترجمة لطبع بعنوان: Sabine Riedel, Die MENA-Region: Föderalisierung – Autonomien – Dezentralisierung, in: Forschungshorizonte Politik und Kultur (FPK), Vol. 4, No. 13 (2020 Nov 1), 14 p., أول طباعة في: Jahrbuch des Föderalismus 2019, Europäisches Zentrum für Föderalismus-Forschung Tübingen (Ed.), Baden-Baden 2019, p. 187-201, الترجمة الإنجليزية هي: The MENA Region: Federalisation – Autonomy – Decentralisation, FPK, Vol. 4, No. 14 (2020 Nov 15), 13 p.; الترجمة إلى اللغة العربية: سابينة ريدل ;كانت جميع مصادر الإنترنت لا تزال متاحة في 15 نوفمبر 2020

[2] Richter, Thomas 2019: Der Arabische Frühling und seine Folgen, in: Bundeszentrale für politische Bildung (Ed.): Naher Osten, Informationen zur Politischen Bildung, 2016, Nr. 331, p. 68–81, p. 68; Gerlach, Julia 2016: Der verpasste Frühling: Woran die Arabellion gescheitert ist, Berlin.

2020 Nov 30
Prof. Dr. Sabine Riedel, associated Professor of Political Science, University of Magdeburg,
Senior Researcher, Stiftung Wissenschaft und Politik in Berlin, sabine.riedel@swp-berlin.org

بأكملها، مثل ليبيا وسوريا واليمن،[3] أو تم ترسيخ هياكل الحكم الاستبدادي، كما هو الحال في تونس ومصر والأردن. [4]

قلة من المؤلفين يأخذون في الاعتبار في تحليلاتهم مسؤولية الممثلين الخارجيين عن حقيقة أن الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصاعدت بعنف بعد التحول السلمي في البداية. وقد أصبحت بعض الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا، وكذلك تركيا وروسيا أطراف في الصراع من خلال التدخل العسكري.[5] وبالإضافة إلى الأطراف الفاعلة المحلية، فإنها تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة، مما يجعل حالات الصراع أكثر تعقيدا. ولكن حتى قبل عام 2011، مارس المجتمع الدولي نفوذاً على أنظمته السياسية. وفي عام 2006، أوصت مجموعة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى لمبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات (UNAOC) "توسيع التعددية السياسية في البلدان الإسلامية". وبهذا فهموا من بين أمور أخرى "المساركة الكاملة للأحزاب السياسية المناهضة للعنف، سواء كانت دينية أو علمانية بطبيعتها".[6] ولهذا السبب تمكنت الأحزاب الإسلامية المنظمة تنظيماً جيداً من التأثير على الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت في عام 2011 بنجاح.[7]

ولذلك فإن أي تحليل لمشاريع الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينطوي على مراعاة البيئة الدولية. وينطبق هذا بشكل خاص على مسألة اللامركزية، لأن القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة كانت العراب عند ولادة الدول العربية اليوم. وجدت كل الأفكار والأيديولوجيات السياسية المنبثقة من أوروبا طريقها إلى أنظمتها السياسية، سواء الملكية أو الجمهوريه أو القومية أو الاستبداد والاشتراكية أو الديمقراطية. وكان لذلك أثر مباشر على دستورها الداخلي أو هياكلها الإدارية. ويمكن مقارنتها مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي هي في الغالب مركزية ولديها خبرة محدودة فقط مع الأنظمة الفيدرالية. ومن ناحية أخرى، هناك اختلافات كبيرة بشأن موضوع الحكم الذاتي الإقليمي. تهدف هذه المقالة إلى إظهار وشرح الخلفية من خلال مقارنة أمثلة محددة على مستوى البلد. عند القيام بذلك ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار كيفية مناقشة عروض الإصلاح من جانب الحكومات ومطالب الجهات الفاعلة الإقليمية المعارضة لمزيد من حقوق الإدارة الذاتية.[8]

١. الخلفيات المفاهيمية: الأمة، الأقلية، الحكم الذاتي

وكما هو الحال في تاريخ الأفكار السياسية ككل، تلعب الخلفيات المفاهيمية أيضاً دوراً مركزياً في العالم العربي والإسلامي. لأن الغموض المحتمل للمصطلحات من السياسة أو العلوم السياسية ينطوي على خطر سوء الفهم أو التفسيرات القائمة على المصالح ، والتي يمكن أن تنشأ عنها الصراعات. لذلك، فإن توضيح المفاهيم الهامة ليس فقط في بداية أي اتفاق تعاقدي، بل هو أيضا شرط أساسي لحل النزاعات الاجتماعية. ويقدم هذا الفصل ويناقش بعض المصطلحات ذات الصلة بموضوعات الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية.

ويشار إلى الحكم الذاتي الإقليمي لدولة مستقلة في القانون الدولي الحديث باسم "السيادة" (الإنجليزية

3 Gehlen, Martin 2016: Der Arabische Winter, zeit.de, 25.01.2016.

4 Bank, André, Mirjam Edel 2015: Authoritarian Regime Learning. Comparative Insights from the Arab Uprisings, GIGA Working Papers, No. 275.

5 International Crisis Group 2018: Tackling the MENA Region's Intersecting Conflicts, 22.12.2017, p. 32.

6 UNAOC, United Nations, New York, 13.11.2006, تحالف الحضارات تقرير الفريق الرفيع المستوى 2006 تشرين الثاني / نوفمبر 13، 10 – 5، ص 18 .

7 Riedel, Sabine 2015: Interreligiöse Dialog-Initiativen. Zur auswärtigen Kulturpolitik islamischer Staaten, in: Kiesel, Doron, Ronald Lutz (Ed.): Religion und Politik. Analysen, Kontroversen, Fragen, Frankfurt/ M., p. 331–356, p. 336.

8 هذه الورقة هي تحليل تكميلي ونقدي لـ: Bohn, Miriam, Thomas Demmelhuber, Roland Sturm, Erik Voll mann 2018: Dezentralisierung in der arabischen Welt: ein konzeptioneller Zugang, in: Europäisches Zentrum für Föderalismus-Forschung Tübingen (Ed.): Jahrbuch des Föderalismus 2018. Födera lismus, Subsidiarität und Regionen in Europa, Baden-Baden, p. 157–171.

(Hoheit, Souveränität ، ألماني sovereignty) ويشمل الحق تقرير المصير. ولكن من هو حامل هذا الحق تقرير المصير؟ وفقًا للقانون الدولي المعمول به اليوم ، هذه "أمم" حصريًا (الإنجليزية nations) وليست مجرد مجموعات سكانية. ولهذا السبب، فإن العديد من الصراعات الإقليمية تتنازع على تفسير هذا المصطلح. ويطالب ممثلو الحركات الانفصالية أولاً بالاعتراف بأقليتهم (الإنجليزية minority) العرقية أو الثقافية أو الدينية "كأمة". ومن هذا فإنهم يستمدون حق تقرير المصير والاعتراف بـ"الدولة القومية" الجديدة المطلوبة. يتم استخدام هذه الحجة من قبل جميع الحركات الانفصالية، ليس فقط في أوروبا ولكن في جميع أنحاء العالم وبالتالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا.

غالبًا ما تتفاعل الحكومات المركزية للدول المعنية مع التسويات من أجل إرضاء الجهات الفاعلة الإقليمية بمطالب المزيد من الحكم الذاتي. وعلى أمل تهدئة النزاعات المحلية أو الإقليمية، غالبًا ما يقبلون مصطلحاتهم وبالتالي مفهومًا مختلفًا للأمة عن القانون الدولي الحديث. لأنه فقط على أساس اختلاف عرقي أو ثقافي أو ديني يمكنهم إعلان أقليتهم على أنها "أمة" تختلف عن المواطنين الآخرين. وبهذه الطريقة ، فإنهم يبنون تبايناً بين "أمة الإرادة" للدولة ككل، والتي تحددها الدساتير كمجتمع ذي قيم سياسية، و"أمتها الثقافية" بمعنى المجتمع العرقي أو الثقافي أو الديني.

في اللغتين الألمانية والإنجليزية، لا يوجد تمييز لغوي بين هذين المفهومين المختلفين للأمة، على الرغم من اختلاف أصولهما: في حين أن مفهوم "أمة الإرادة" يقوم على أفكار الثورة الفرنسية، فإن "الأمة الثقافية" بمعنى المجتمع الثقافي واللغوي والعرقي يعود إلى الفيلسوف الألماني يوهان جوتفريد هيردر. في رأيه ، يوجد مثل هذا المجتمع الثقافي بشكل مستقل عن الدولة. لكنها ستطالب أيضًا بوضع الأمة من أجل تأسيس دولة وطنية على هذا الأساس القانوني. هذا المفهوم الثاني تناولته الحركات الوطنية أو القومية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. لقد استخدموا عمليات تفكك الدول متعددة الأعراق مثل مملكة هابسبورغ أو الإمبراطورية العثمانية لتحقيق دولتهم القومية المحددة ثقافيًا. لكن في اللغة العربية أيضًا، لا يمكن التمييز بوضوح بين هذين المصطلحين المختلفين للأمة.

إذن "أمَة" تعني "أمة الإرادة" مثل "الأمم المتحدة" وايضا "الأمة الثقافي" يعني المجتمع الثقافي كما في "الأمة العربية". أما كلمة "قوم" بمعنى "أمة ، شعب، عشيرة"، من ناحية أخرى، تستند إلى مفهوم "الأمة الثقافية كذا "قومية" و"قومي" مشتقة من هذا. لذا فإن "قومية" تعني أيضًا الانتماء إلى أمة بالمعنى العرقي والثقافي، بينما تستخدم "الجنسية" للمواطنة.[9] أخيرًا، يمكن أن تعني كلمة "وطن" أيضًا "الأمة" أو "الدولة القومية" إنه قريب من "patrie" الفرنسي بمعنى "الأمة الثقافية"و. وان كلمة "مواطن" مشتقة من وطن، الذي لديه فهم سياسي للأمة.

في تاريخ الدول الإسلامية ، كانت هناك كلمة أخرى للأمة، وهي "millet"، والتي تستمر بهذا المعنى في اللغة التركية الحديثة. يعود إلى اللغة الإدارية التركية العثمانية، التي أشارت إلى "المجتمع الديني" بالكلمة الدخيلة العربية "ملة". نظرًا لأن الإمبراطورية العثمانية منحت المجتمعات الدينية التوحيدية غير الإسلامية الحكم الذاتي في إطار قانونها الديني ، تطورت الملل إلى "أمم طائفية"، كمتغيرات عثمانية لنموذج "الأمة الثقافية".

٢. تجارب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع الحكم الذاتي والاتحادات

عرفت الإمبراطورية العثمانية، التي ظهر منها عدد كبير من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالفعل أشكالًا من الحكم الذاتي ، حتى لو كان ذلك فقط في إطار القانون الديني قبل الحداثة وفي شكل الاستقلال الذاتي الشخصي. قدم نظام "ملة" هذا

9 راجع القاموس العربي الألماني على الإنترنت وقواعد ترجمة النص العربي إلى أحرف لاتينية: www.arabdict.com/de/de-ar; Regeln der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft (DIN 31635).

استقرارًا سياسيًا معينًا لعدة قرون لأنه لبى رغبة الأقليات الدينية وغير المسلمة في مزيد من الحكم الذاتي. في النهاية، كان أيضا مفهوم ناجحة بالأحرى أن يدمج مناطق غزا. في ذروة السلطة العثمانية في أواخر القرن السابع عشر، استجاب الملوك الحاكمة المطلقة في أوروبا باستراتيجيات مضادة. من خلال الملل، جعلوا أنفسهم رعاة السكان المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية ودعموا ظهور أمة طائفية التي سعت إلى تحويل استقلالهم الذاتي الشخصي إلى استقلال ذاتي إقليمي.

وفي بداية القرن التاسع عشر، أدرك السلاطين العثمانيون خطر زعزعة الاستقرار، حيث طالبت المزيد والمزيد من المناطق باستقلالها وفقًا لمفهوم الأمم الطائفة أو الثقافية. تعلموا في أوروبا، تبنوا الأفكار السياسية من هناك من أجل تحديث إمبراطوريتهم. لم يكن ذلك حتى قام السلاطين الإصلاحيين عبد المجيد وعبد العزيز بتنفيذها بمشروع "تنظيمات" (التركية العثمانية: إعادة التنظيم). وسعى هؤلاء إلى إنشاء نظام قانوني علماني شارك في صياغته ممثلو جميع الملل يعني الطوائف الدينية (انظر الهيكل الإداري للإمبراطورية العثمانية في حوالي عام 1900 في الشكل 2). [10]

وكان في قلب المشروع تحويل الإمبراطورية إلى ملكية دستورية مع مواطنة عبر الطوائف. نص الدستور الإصلاحي للصدر الأعظم مدحت باشا لعام 1876 في المادة 8 على ما يلي: "يطلق اسم عثماني بدون استثناء على كافة أفراد التبعة العثمانية، من أي دين ومذهب كانوا، وهذه الصفة العثمانية تفقد أو تستحصل على مقتضي الأحوال المعينة قانونياً." [11] كان على اجمعيات الطائفية أو الملل المختلفة أن تصبح أمة عثمانية سويا.

شكل 2: الإمبراطورية العثمانية عام 1900

المصدر: الخط الأسود (مكمل): حدود الدولة لتركيا الحالية. Map-of-Ottoman-Empire-1900, wikipedia, 19.10.2016

[10] Plagemann, Gottfried 2009: Von Allahs Gesetz zur Modernisierung per Gesetz. Gesetz und Gesetzgebung im Osmanischen Reich und der Republik Türkei, p. 86 f. and 103 f., Münster.

[11] القانون الأساسي العثماني، المادة الثامنة.

خدم مفهوم الأمة الجديد هذا في الحفاظ على الإمبراطورية اللامركزية بالفعل: "إنّ الدولة العثمانية تحتوي على الممالك والقطع الحاضرة وعلى الايالات الممتازة وجميعها جسم واحد (...)." (المادة 1). لذلك فإن هذا المشروع الإصلاحي سُجل في التاريخ باسم "العثمانية".

في نفس الوقت الذي دخل فيه الدستور الإصلاحي حيز التنفيذ، عقد مؤتمر دولي في اسطنبول بمبادرة من بريطانيا العظمى. اقترحت لندن على السلطان العثماني منح مقاطعاته الأوروبية مزيدًا من الحقوق في شكل حكم ذاتي إقليمي. بالنسبة للإمبراطوريتان روسيا النمساوية المجرية قد وضعا خططًا لتقسيم "تركيا الأوروبية"، أي لقد سعوا لاحتلال أراضي البوسنة والهرسك وبلغاريا اليوم، وكلاهما كانا لا يزالان تحت حكم السلاطين. رفض العثمانيون هذه المقترحات وخاطروا بمواجهة عسكرية. من أجل التحضير لحرب جديدة مع روسيا، تخلى السلطان عبد الحميد الثاني عن مشروع الإصلاح وأعاد تأهيل نظام الحكم المطلق القديم. اقتداءًا بمثال الحكم القيصري الروسي، الذي استند إلى الحركة القومية السلافية والأرثوذكسية، طور إيديولوجيته الجديدة لحركة الوحدة الإسلامية. لذلك عاد إلى النموذج القديم للأمة المذهبية، الذي كان يحدده الدين.[12]

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، أعطيت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اليوم فرصة ثانية لتقديم مفهوم سياسي حديث للأمة. وقد قدمت هذه البداية الجديدة من خلال تفكك الإمبراطورية العثمانية، ونتيجة لذلك تأسست دول جديدة ووضعت المناطق المتبقية مؤقتًا تحت انتداب بريطانيا العظمى أو فرنسا. الوثيقة الرئيسية لنقطة التحول التاريخية هذه هي معاهدة سيفر للسلام لعام 1920. كانت واحدة من خمس معاهدات لمؤتمر باريس للسلام حيث أنشأت القوى المنتصرة نظامًا جديدًا أشرفت عليه عصبة الأمم التي تأسست حديثًا، وهي المنظمة السابقة للأمم المتحدة اليوم.[13]

مثل الاتفاقيات الأخرى، نصت معاهدة سيفر أيضًا على إنشاء دولة قومية تركية حديثة على أساس مفهوم أمة الإرادة. تم التعبير عن ذلك بمعيارين: من ناحية، حق الخيار، الذي سمح للرعايا العثمانيين بإعادة التوطين حسب هويتهم إلى أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، اليونان، في الحجاز، إلى بلاد الرافدين، سوريا، بلغاريا أو تركيا (المادة 125). من ناحية أخرى، تعهدت الدولة التركية الجديدة " بضمان حماية تامة وكاملة لحياة وحرية جميع سكان تركيا دون تمييز في المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين" (المادة 141).[14]

على الرغم من أن الحكومة العثمانية الأخيرة كانت قد وقعت بالفعل على معاهدة سيفر، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ. تشكلت تركيا فقط بعد صراع مقاومة ناجح تحت قيادة كمال أتاتورك. وهى أجبر قوات الاحتلال المتحالفة على اتفاقية جديدة، معاهدة لوزان لعام 1923. في ذلك، تبنت الدولة التركية الجديدة المفهوم السياسي للأمة من معاهدات ضواحي باريس، حتى لو كان الإسلام لا يزال دين الدولة. واحتفظت الأقليات الدينية بحقوقها في الحكم الذاتي من العهد العثماني وأعطيت الأقليات اللغوية الحق في حماية لغاتها الأم (المادة 39).[15] لكن تغيير مصطلح "ملة" بمعنى أمة طائفية إلى الإرادة سياسية لم يدم طويلاً. مع الإصلاح الدستوري لعام 1928، تم إلغاء دين الدولة باعتباره من بقايا حكم السلطان، وبدلاً من ذلك ، تم ترسيخ القومية التركية كعقيدة الدولة الجديدة. لهذا الغرض، تم التضحية بالمادة 88 من الدستور (1924)، والتي بموجبها "يجب فهم اسم ترك، كمصطلح سياسي، ليشمل جميع مواطني الجمهورية التركية، دون تمييز أو إشارة إلى العرق أو الدين" .[16] حتى أن الإصلاح في عام 1937 أرسخ

12 Riedel, Sabine 2015: Die kulturelle Zukunft Europas. Demokratien in Zeiten globaler Umbrüche, Wiesbaden, p. 181 f.

13 Paris Peace Conference 1919–1920, in: Britannica.

14 الذكرى 91 لتوقيع معاهدة (سيفر), أغسطس 13, 2011, The Treaty of Sèvres, 1920, Articles 1-260, cf. Article 125.

15 معاهدة لوزان من ويكيبيديا, Treaty of Lausanne 1923, The World War I Document Archive.

16 The New Constitution of Turkey, 20.04.1924; من الواضح أن عبارة "كمصطلح سياسي" في الترجمة الإنجليزية قد أضيفت إلى الأصل التركي العثماني، انظر المادة 88 في : تشكيلات اساسيه قانونى, 20.4.1924: 7 .

القومية في المادة 2: "الإمبراطورية التركية جمهورية، قومية، شعبية، [...]."[17] هكذا أصبحت الأمة التركية الأصل واللغة حاملة لسيادة الدولة. ومنذ ذلك الحين، اتبع مصطلح "الملة – millet" مفهوم الأمة الثقافية.

بينما عززت تركيا الحديثة أراضيها بإيديولوجيتها القومية، ظلت المناطق الناطقة باللغة العربية في البداية متمسكة بنموذج الأمة الطائفية. أثر هذا بشكل خاص على تلك الممالك التي كانت لا تزال تحت حكم الانتداب البريطاني لعدة عقود. طالما استمر الإسلام كدين دولة وكان معيارًا للجنسية، لم تلعب الاختلافات اللغوية والعرقية بين السكان دورًا مهمًا بشكل خاص. ولم يتغير هذا إلا في منتصف القرن العشرين، عندما وصلت النخب إلى السلطة التي رفعت القومية العربية إلى عقيدة الدولة في جمهورياتها الجديدة.

وهكذا، في عام 1956، تبنت مصر دستوراً جديداً، حددت المادة الأولى منه البلاد كجمهورية عربية وشعبها جزء من "الأمة العربية".[18] ومع إعادة التوجيه هذه إلى القومية العربية، تمكنت مصر من إطلاق استقلال السودان كدولة عربية شقيقة. وبعد عامين فقط، انفتحت القاهرة على اقتراح سوريا بإنشاء جمهورية عربية متحدة، انضمت إليها أيضًا مملكة اليمن (الشمالية).[19] وفي العام نفسه، أطلق العراق والأردن مشروعا يختلف عن الجمهورية العربية المتحدة المركزي: واندمجت الملكيتان في الاتحاد العربي. وعلى الرغم من وجود هذه الدولة الفدرالية لبضعة أشهر فقط نتيجة للثورة العراقية، إلا أنها لم تكن خالية من العواقب. بعد فشلت الجمهورية العربية المتحدة بعد ثلاث سنوات فقط، أطلقت مصر وسوريا، مع العراق، محاولة جديدة. تحت الاسم نفسه الجمهورية العربية المتحدة، شكلوا دولة اتحادية (1963).

وقد فشلت هذه التجربة مرة أخرى بعد بضعة أشهر فقط، لكنها كانت مقدمة لمزيد من محاولات التوحيد من قبل الدول العربية بعد أن احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية في حرب الأيام الستة عام 1967. وتراوحت بين إصدار جديد من الجمهورية العربية المتحد كدولة اتحادية، من خلال إنشاء المملكة العربية المتحدة مع الأردن وفلسطين، إلى اتحاد الجمهوريات العربية من مصر وليبيا وسوريا (انظر الشكل 3).[20] بعد كل شيء، كانت اتحاد الجمهوريات العربية موجودة لمدة خمس سنوات حتى تفككت بسبب المصالح الذاتية للدول الأعضاء ورؤسائها: عندما بدأت مصر مفاوضات السلام مع إسرائيل، أدارت سوريا وليبيا ظهورهما لـاتحاد الجمهوريات العربية. ثم طورت طرابلس خطط اتحاد جديدة مثل الاتحاد العربي الأفريقي مع المغرب أو اتحاد المغرب العربي (UMA)، والتي كانت موجهة أيضًا إلى الجزائر وتونس. لكن حتى هذه المحاولات ظلت دون النجاح المتوقع.

شكل 3:
اتحادات الدول العربية - الخبرات والاقتراحات

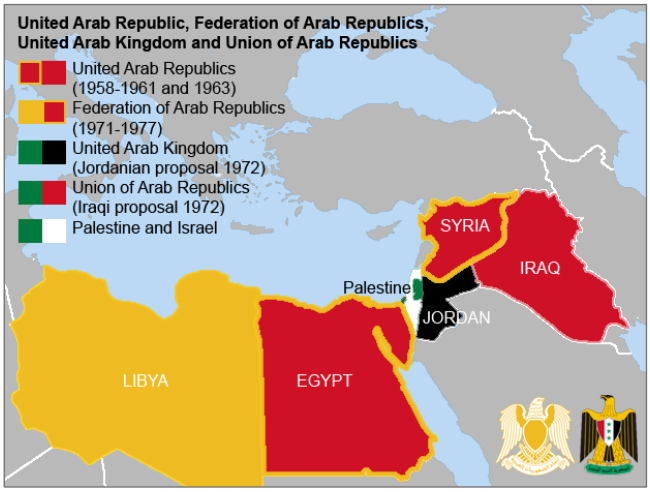

المصدر: Union of Arab Republics, in: Wikipedia, Roxana, created: 15.6.2017, viewed: 15.11.2020

17 Amendment 05.02.1937 in: Verfassungen der Türkei, Verfassung vom 20.4.1924, Artikel 2; Declaration of the Turkish republic, in: britannica.com.

18 دستور مصر سنه 1956.

19 Arabische Union. Zwei Bismarcks, in: Der Spiegel vom 12.02.1958, p. 30–32; in: britannica.com; الجمهورية العربية المتحد من ويكيبيديا.

20 The Constitution of the Federation of Arab Republics (FAR), in: Middle East Journal, Vol. 25, Nr. 4, p. 523–529, 1971, اتحاد الجمهوريات العربية، ويكيبيديا.

٣. اتحادات ناجحة؟
الإمارات العربية المتحدة وجزر القمر

نظرًا لأن مشاريع الاتحاد من السبعينيات والثمانينيات لم تتحقق أو كانت قصيرة المدة فقط، فلم يعد من الممكن توضيح ما إذا كانت هذه دولة اتحادية (فيدرالية) أم مجرد اتحاد دول ذات سيادة (كونفدرالية). لكن في دستور لاتحاد الجمهوريات العربية، كان هناك حديث واضح عن "إقامة دولة اتحادية، هدفها العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة"، تضمنت سلطات اتحادية مشتركة وحكومة.[21] ويبقى السؤال عن سبب فشل هذه المشاريع في نهاية المطاف وما هو الدور الذي لعبه الإطار الدولي فيها مفتوحًا. على الرغم من الإخفاقات العديدة، إلا أنه تم تنفيذ خطتين فيدراليتين في العالم العربي.

إنّ أكثر المشاريع نجاحًا اقتصاديًا هي دولة الإمارات العربية المتحدة. تعود بداياتها أيضًا إلى الستينيات والسبعينيات، عندما اكتسبت القومية العربية نفوذًا. تنعكس هويتهم العربية الخالصة في دستورهم، الذي ينص على أن الدولة هي اتحاد الإمارات "العربية". وهناك حالياً سبع إمارات: أبوظبي وعجمان ودبي والفجيرة ورأس الخيمة والشارقة وأم القيوين. ومع ذلك، فإن الإمارات ، التي ليست من نفس الحجم (انظر الشكل 4)، لا تشكل أقاليم مُنْفَصِلَّة، ولكن المناطق موحدة من خلال انتماءها إلى إحدى العائلات الحاكمة. وانسجاما مع أيديولوجية القومية العربية، تنص المادة الأولى من الدستور على أن "ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد".[22]

يعود تاريخ النظام السياسي الحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما قبل تأسيسها عام 1971. كمحميات بريطانية، عملوا معًا في مجلس لإمارات الساحل المتصالحة، والذي كان فيه أيضًا أميرا البحرين وقطر ممثلين. بعد أن اختارت

شكل 4:
الدول الفرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المصدر: UAE Regions, Wikimedia, Ksamahi, 24.7.2011

الإمارتان المذكورتان إقامة الدولة، أصبحت هذه الهيئة الحاكمة "المجلس الأعلى للاتحاد" للدولة الجديدة من خلال دستور انتقالي.[23] وهي أعلى سلطة اتحادية يتم فيها تمثيل الأمراء السبعة بالتساوي بصوت واحد لكل منهم وتمرير القرارات التشريعية والتنفيذية (المواد 46-50). ينتخبون رئيس اتحاد ونائبه من بين عددهم لمدة خمس سنوات مع إمكانية إعادة انتخابه (المواد 51-53). لديه قدر كبير من السلطة لأنه يعين رئيس وزراء لدولة الإمارات العربية المتحدة وأعضاء حكومته.

وفي المجلس الوطني (مجلس وطني - مجلس وطني) للاتحاد، تمثل الإمارات الأعضاء وفقًا لمفتاح ثابت بين أربعة وثمانية مقاعد، مع تعيين 34 ممثلاً وفقاً للأحكام القانونية للإمارة المعنية (المادة 68) وبالتالي فإن لها وظيفة ممثل الشعب، ولكن دون أن تكون لها صلاحيات البرلمان. إن استخدام تعبير "وطن عربي" في المادة 6 من الدستور مع معنى "الأمة العربية" مثير للاهتمام. وهو يُعرَّف ب "روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك". ويمضي

21 الفهداوي، ذياب عبود حسين: دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة (سوريا، مصر، ليبيا) 1971، دستورها، مؤسساتها وموقف العراق منها، Iraqi Academic Scientific Journal, University of Samarra, Iraq, 2016, Volume 3, Issue 6

الصفحات 261-286 ، راجع الصفحة 269، النقطة أولا.

22 دستور دولة الامارات العربية المتحدة،2.12.1971.

23 راجع المادة 45 1. من دستور 1971: دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 شاملا تعديلاته لغاية عام 2009.

يقول: "وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية" هنا مع التعبير "أمة عربية". وهكذا يفرّق الدستور بين مواطني الإمارات والأمة العربية كميّة وهمية. ومع ذلك ، في هذا السياق ، يُفهم كلا التعبيرين على أنهما مجتمع ثقافي وديني و عرقي.

من الواضح أن مفهوم الأمة الثقافية دعم إنشاء الاتحاد وبالتالي التكامل السياسي للإمارات.في الوقت نفسه، اتضح أنها عقبة رئيسية أمام الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، لأنها أيضًا نموذج حصري لجنسية الإمارات العربية المتحدة: ومن بين حوالي 9.5 مليون شخص عاشوا في الإمارات العربية المتحدة في بداية عام 2018، كان حوالي 11.5 بالمائة فقط ينتمون إلى السكان المحليين، أي حوالي مليون. في المقابل، تبلغ نسبة المهاجرين من الهند وباكستان وبنغلاديش وجنوب شرق آسيا حوالي 60 في المائة من السكان المقيمين.[24] وحتى المهاجرين من دول عربية أخرى مثل السعودية ومصر يفوقون عدد

شكل 5: الاتحاد القُمري

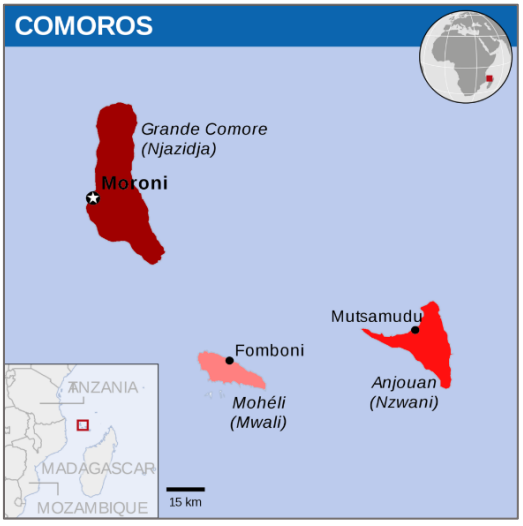

المصدر: Wikimedia, 22.5.2020

المواطنين. تشير نسبة الرجال والنساء من 72 إلى 28 في المائة إلى ارتفاع مستوى هجرة اليد العاملة.[25]

تم تحرير جزر القمر، الدولة الجزرية الفيدرالية الواقعة بين موزمبيق ومدغشقر، من حكم الحماية الفرنسية (1975)، مثل الإمارات العربية المتحدة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 0.8 مليون نسمة فقط. نظرًا لأن اتحاد جزر القمر هو أحد أفقر دول العالم اليوم، فإن مشروع اتحاد الجزر الرئيسية الثلاث القمر الكبرى وأنجوان وموهيلي ليس له قصة نجاح يبرزها. تمكن البيانات الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة الرئيس من مركزية النظام السياسي. ففي 30 يوليو 2018، تم إجراء الاستفتاء على الإصلاح الدستوري المناسب، والذي تم قبوله بنسبة 92.74 في المائة مع إقبال 63.9 في المائة.[26] وأدى هذا إلى إزالة القاعدة التي تنص على أن الرئيس يأتي كل خمس سنوات من جزيرة مختلفة. وبهذه الطريقة، ضمن رئيس الدولة الحالي من القمر الكبرى إعادة انتخابه بعد انتخابات برلمانية مبكرة في نهاية مارس 2019.[27]

وفي الوقت الحالي لا يمكن توقع الاتجاه الذي سيتم فيه إعادة بناء الاتحاد وما إذا كان ذلك سيؤدي إلى مزيد من الانتهاكات للتوازن بين الجزر. وحتى الآن، تم انتخاب 33 عضوًا في الجمعية الفيدرالية (L'Assemblée de l'Union) كهيئة تشريعية لمدة خمس سنوات.[28] وفقًا للدستور، يمكن لكل جزيرة إرسال ثلاثة ممثلين (الشكل 5)، ويتم منح المقاعد الـ 24 الأخرى من خلال الانتخابات الوطنية (المادة 20). مع بعض التغييرات، نجا هذا النظام بالفعل من أزمة انفصال عندما أرادت الجزيرتان الصغيرتان مغادرة الدولة في عام 1997.[29] بينما كان موهيلي يسعى للحصول على الاستقلال، كان أنجوان يبحث

[24] United Arab Emirates Population Statistics 2019: Infographics, in: Global Media Insight (GMI), 30.01.2019; Total population and percentage of nationals and foreign nationals in GCC Countries (national statistics, 2010-2016) (with numbers), in: Golf Labour Markets, Migration, and Population (GLMM) Programme, 20.4.2016.

[25] Redvers, Luise 2018: Is the UAE still a high-paid expat haven?, in: BBC vom 18.12.2018.

[26] Kuoppamäki, Aarni 2018: Komoren: Präsident will Föderalismus abschaffen, in: Deutsche Welle vom 31.07.2018; دستور إتحاد جزر القمر، 23.12.2003

[27] Comoros president named winner in election rejected by opposition, in: reuters, 27.3.2019.

[28] Les institutions de l'Union des Comores, in: web.archiv.org (تم الآن إغلاق الموقع الرسمي للحكومة)

[29] دستور إتحاد جزر القمر، 23.12.2003 wikisource.org (اخر تحديث: 30.06.2016)

عن ارتباط بفرنسا، مثل جزيرة مايوت، الجزيرة الرابعة من الأرخبيل، والتي ظلت في ذلك الوقت مع فرنسا. كما هو الحال في الإمارات، فإن الرابط التكاملي لوجود هذا الاتحاد هو الثقافة، وتحديداً الإسلام باعتباره أكبر طائفة دينية ولغة شيكومور، وهي لغة بانتو مكتوبة بالخط العربي، وهي اللغة الأم لجميع سكانها تقريبًا.[30] ومع ذلك، فإن دستور جزر القمر يعرف الأمة القمرية بأنها أمة إرادة سياسية، على غرار النموذج الفرنسي. تقول المادة 5: "يتم تإكتساب جنسية جزر القمر وإالتحتفاظ بها وفقدها طبقا القانون". بالإضافة إلى ذلك، في الديباجة، يلتزم الاتحاد ب"المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو العنصر أو الدين أو المعتقد".[31]

ومع ذلك، فإن هذا الفهم غير الطائفي للأمة أصبح موضع تساؤل من خلال الإصلاح الدستوري. وحتى الآن، كان ينظر إلى الإسلام على أنه "مصدر الإلهام" للتشريع (ديباجة الدستور)، ولكن الإسلام السني الآن سيكون متميزاً. وهذا سيدفع ثلث المسلمين، الشيعة، إلى وضع الأقلية، مما يهدد وحدة الاتحاد. لأن وراء هذا التنافس الديني الصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران، وكلاهما لهما تأثير طويل على جزر القمر من خلال الدين.[32] لكن هذا يعني أيضاً أن الفيدرالية في جزر القمر فيما يتعلق بنموذج الدولة السياسية قد أنقذت الدولة الجزيرة حتى الآن من الدخول في هذه المواجهة مثل اليمن.

٤. نماذج الاتحاد والحكم الذاتي المثيرة للجدل في العراق وسوريا

كما يُظهر مثالا الإمارات العربية المتحدة وجزر القمر، فإن النموذج الاتحادي وحده لا يضمن المشاركة المتوازنة للسكان في عمليات صنع القرار السياسي والتكامل الاجتماعي. من الواضح أن المعايير الأخرى مهمة، مثل الازدهار الاقتصادي والمساواة القانونية للمواطنين، والتي يمكن أن يضمنها نموذج الدولة السياسية بشكل أفضل. بمجرد أن يمنح مفهوم الأمة مجموعة دينية أو لغوية امتيازًا أو حتى يجعلها المالك الوحيد للحقوق السيادية، تنشأ هياكل الصراع التي غالبًا ما تؤدي إلى مطالب بالانفصال وتمنح الأطراف الخارجية فرصة للتدخل.

ويمكن ملاحظة ذلك في مثال العراق، الذي كان لديه خبرة في نماذج مختلفة من الأمم والإدارة منذ تأسيسه في عام 1920. التركيز الرئيسي لهذه المقالة هو اندماج السكان الناطقين باللغة الكردية الذين يعيشون في شمال البلاد في المناطق الحدودية مع تركيا وسوريا وإيران. هذه المنطقة هي الأولى من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتمتع بالحكم الذاتي الإقليمي، وهو أمر مثير للجدل للغاية. ويرى البعض في ذلك نموذجاً ناجحاً لحل النزاعات الإقليمية والأقلية الأخرى، والبعض الآخر، وخاصة العديد من الأكراد العراقيين، غير راضين عنها ويسعون إلى إقامة دولة مستقلة (انظر الشكل 6).

ومن أجل إضفاء الشرعية على المطالبة بالاستقلال، يستخدم التاريخ للادعاء بأن معاهدة سيفر (1920) تنص على أن يكون للأكراد دولتهم الخاصة، التي فشلت فقط بسبب مقاومة تركيا. لكن هذا التفسير يخفي شرطاً حاسماً. دعا ممثلو عصبة الأمم في البداية إلى "نظام الحكم الذاتي المحلي للمناطق ذات الأغلبية الكردية" بما في ذلك "تدابير الحماية الشاملة" للأقليات العرقية والدينية في ولاية الموصل العثمانية في العراق اليوم.[33] وعلاوة على ذلك، جعل قوات الاحتلال المتحالفة تصويت أغلبية سكان هذه المناطق شرطاً أساسياً لاستقلال. وهذا يشير أيضاً إلى أن الدولة الكردية في إطار معاهدات ضواحي باريس كان من الممكن تنفيذها فقط على أساس مفهوم سياسي للأمة وليس لمجتمع عرقي ولغوي وثقافي واحد.

[30] وفقًا للمادة 1 من الدستور ، فإن لغة شيكومور هي اللغة الرسمية ، في حين أن الفرنسية والعربية هي اللغات الوطنية الأخرى.

[31] دستور إتحاد جزر القمر، wikisource.org, 23.12.2003 (اخر تحديث: 30.06.2016)

[32] Parmentier, Audrey 2018: La révision constitution nelle écarte les Comoriens chiites, in: La Coix vom 30.07.2018.

[33] انظر المادة 62-64 في معاهدة لوزان من ويكيبيديا Treaty of Lausanne 1923, , مثل الحاشية 15

في المقابل، تستند حركة الاستقلال الكردية اليوم في العراق على نموذج الأمة الثقافية لتميز نفسها عن بقية السكان باختلافها اللغوي (انظر الشكل 6). لأن الدستور العراقي الأول من عام 1925 اتبع مبدأ المساواة القانونية لجميع العراقيين "وان اختلفوا في القومية، والدين، واللغة." (المادة 6).[34] في الواقع، نجا نظام الملة العثماني في ظل الانتداب البريطاني، على نموذج الأمة الطائفية الإسلامية التي جمعت مجموعات اللغات العربية والكردية والتركية معًا تحت حكم ملك واحد كرئيس للدولة.[35] اعتمد مبدأ المساواة القانونية لجميع المواطنين من قبل الاتحاد العربي، والذي تم الاتفاق عليه م قبل والعائلتين المملكتين الهاشمية في العراق والأردن في عام 1958 وظل موجودًا لبضعة أشهر فقط.[36]

شكل 6: مناطق الاستيطان للسكان الناطقين بالأكراد في منطقة الشرق الأوسط، والمعروفة باسم "كردستان"

المصدر: CIA World Factbook, Wikimedia, 1.2.2019

كان هناك تغيير واضح في مفهوم الأمة من الأمة الطائفية إلى الأمة الثقافية بعد استقلال العراق نتيجة لثورة 1958. ترك الدستور الأول للجمهورية العراقية مبدأ المساواة القانونية للعراقيين كما هو، لكنه حدد "العراق جزء من الأمة العربية." (المادة 2)، بينما ضمنت المادة 3 للأكراد مكانة أمة الثقافية: "يعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن [...] ضمن الوحدة العراقية." [37] لكن بعض الأكراد لم يرغبوا في الارتياح لدور الأقلية القومية ونظموا مقاومة مسلحة من أجل كردستان مستقلة. في عام 1970 تم التوصل إلى حل وسط ظل قائماً حتى سقوط صدام حسين عام 2003. واستمرت المادة 5 من الدستور الجديد في تعريف العراق كجزء من الأمة العربية، في حين تم رفع مكانة الأكراد كقومية مستقلة: "يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين, هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية." [38]

في المادة 8 من الدستور (1970). تبنى العراق أيضًا مفهوم اللامركزية، مما مهد الطريق لتأسيس الحكم الذاتي الإقليمي الكردي (انظر الشكل 7). ومع ذلك، كان القادة الأكراد المؤثرون غير راضين عن الخط الحدودي لمنطقة الحكم الذاتي واستمروا في المقاومة المسلحة التي دعمتها إيران والولايات المتحدة. في المقابل، منحت بغداد للزعيم الثوري الإيراني المستقبلي روح الله الخميني اللجوء وبالتالي الفرصة للتحضير للإطاحة بنظام الشاه. لكن مع الثورة الإسلامية (1979). تغير ميزان القوى في المنطقة بشكل جذري، بحيث رجعت الخلافات الحدودية سَوِيًّا مع الجدل حول الدولة الكردية, والتي تورطت العراق في حربين الخليج (1980-1988 و1990-1991).

34 القانون الأساسي العراقي لعام 1925.
35 Riedel, Sabine 2017: Pluralismus im Islam – ein Schlüssel zum Frieden. Erfahrungen aus dem Irak, Syrien, Türkei, Ägypten und Tunesien im Vergleich, SWP-Studie 2017/S 14, Juli 2017, p. 13 f.
36 دستور الاتحاد العربي 29.3.1958.

37 الدستور المؤقت لعام 1958 أو hjc.iq (العراق)
38 الدستور المؤقت لعام 1970 أو hjc.iq (العراق)

ولم تجلب التدخلات العسكرية اللاحقة من جانب المجتمع الدولي للأكراد أكثر من الحكم الذاتي الإقليمي الذي مُنحوا لهم منذ عام 1970. ومع ذلك، فإن الدستور العراقي الجديد (2005) عزز حقوق الحكم الذاتي الكردي. تحترم التشريعات الإقليمية المعمول بها منذ عام 1992 (المادة 141)، بشرط "ما لم تكن مخالفة لهذا الدستور".[39] بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على اللغة الكردية كلغة رسمية ثانية إلى جانب اللغة العربية (المادة 4). غير أن الأكراد فقدوا مكانتهم المتميزة كـ "قومية" ثانية. وتنص المادة 3 على أن "العراق بلد متعدد القوميات"، والتي إلى جانب العرب والأكراد أيضا تنتمي التركمان والكلدان والآشوريين (المادة 125). ويحتوي النص العربي على كلمة "قومية"، والتي تعود إلى "قوم" بمعنى "الأمة" المحددة ثقافيًا. ولذلك، في الترجمة الإنجليزية، أعيد إنتاجها مع كلمتين في مكان آخر، وهما "ethnicity, nationality" راجع المادة 14).

باختصار، لم يتم استخدام مصطلح "الأمة العراقية" للإشارة إلى المواطنين العراقيين كمجتمع سياسي في أي دستور. حتى النسخة الحالية (2005) تتحدث فقط عن "شعب عراقي" متعدد الأعراق (راجع المقدمة) وعن "جنسية عراقية" (راجع المادة 18). بما أن الدولة المركزية تقوم على مثل هذا الأساس الضعيف، فإن الفيدرالية المتصورة للعراق ظلت رؤية. يتم الترويج لها من قبل السياسيين الأكراد، لكنها مرفوضة من قبل مناطق العراق الأخرى.[40] قريباً يجب تأكيد شكوكهم بأن الأكراد يرونها فقط كمرحلة انتقالية إلى كردستان مستقلة: في عام 2006، أقر البرلمان الإقليمي "دستورًا مؤقتًا لإقليم كردستان العراق" (2006) لتأسيس "كردستان كدولة قومية".[41] في منتصف عام 2014، بدأت الحكومة الإقليمية أخيرًا في التحضير لاستفتاء الاستقلال،[42] الذي أجري في 25 أكتوبر / تشرين الأول 2017 وتم تبنيه بنسبة 92 في المائة.

ويتعلق النقد الرئيسي للنموذج العراقي للاتحاد بضعفه المفاهيمي. وهو لا يقوم على الحدود الإدارية، مثل معظم الدول الفدرالية في العالم، ولكنه يستند إلى انقسامات عرقية ولغوية ودينية تقليدية داخل السكان. وهكذا فقد حولت نموذج الاستقلال الشخصي من العهد العثماني إلى نموذج الحكم الذاتي الإقليمي للدولة الحديثة. لكن هذا يفاقم ويديم خطوط الصراع حول الحدود والمكاتب السياسية.

من هذا المنظور، يرى الكثير من العراقيين الفيدرالية على أنها "مشروع تقسيم" تدعمه المصالح الأجنبية، مما يعيد العراق إلى الوراء كدولة حديثة في تطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي. "باختصار

شكل 7: التقسيم الاداري للعراق

المصدر: محافظات العراق، Wikimedia, 27.1.2011

39 دستور العراق الصادر عام 2005 أو hjc.iq، انظر الترجمة الإنجليزية: Iraq's Constitution of 2005, in: Constitution project, pdf generated: 20.7.2020,

40 Jawad, Saad 2013: The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications, in: Working Paper, LSE Middle East Centre, London, 16.12.2013, p. 12.

41 The National Assembly of Iraqi Kurdistan 2008: Draft Constitution of the Iraqi Kurdistan Region, 13.–14.10.2008. نص مشروع دستور اقليم كوردستان،

42 Soderberg, Nancy E. 2015: Task Force Report. State-Building in Iraqi Kurdistan, Columbia University, New York, Oktober 2015, p. 15.

شديد إنها بداية حقيقية لتقسيم العراق إلى ثلاث دول"، هي دولة كردية وشيعية وسنية.[43]

وعلى نحو مماثل، يناقش العلماء السوريون حالياً الإصلاحات الدستورية لتهدئة الحرب طويل المدى. منتقدو نظام الأسد يجعلون دمقرطة سوريا معتمدة على حل القضية الكردية.[44] إن منتقدي نظام الأسد يجعلون الديمقراطية في سوريا مشروطة بحل المسألة الكردية. فهم يعتبرون أن المطالبة بالاعتراف الأكراد السوريين كشعُب مستقل هي مطالبة مشروعة، حتى وإن كانوا يشككون في إقامة دولة. وفقًا لنموذج الأمة الثقافية، يعتبر هذا الموقف الأكراد مجتمعًا أصليًا ولغويًا يجب أن يُمنح أيضًا حقوق الحكم الذاتي الثقافي في سوريا. وهذا يرقى إلى مستوى الحكم الذاتي الإقليمي، كما يمارس في العراق. وعلى غرار هذا البلد، خلال مفاوضات السلام الجارية في الصراع السوري، تدعو المنظمات الكردية إلى نموذج دولة فيدرالية قائم على الاختلافات العرقية والثقافية. وعلى

شكل 8: التقسيم الاداري للعراق

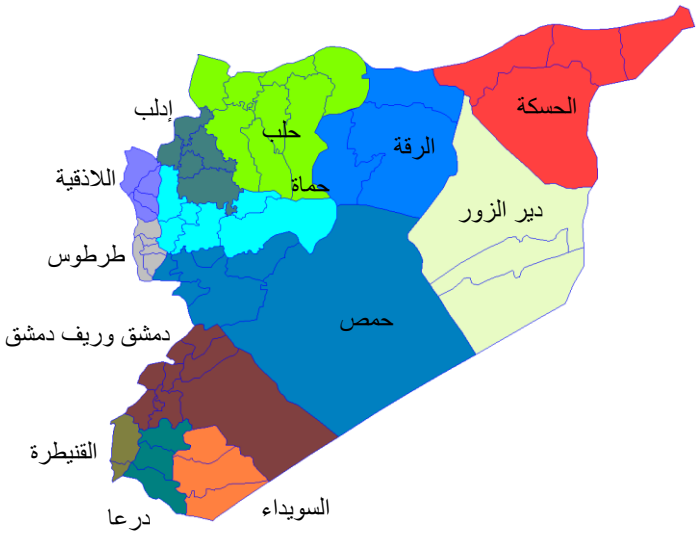

المصدر: المحافظات والمناطق السوريّة، Wikimedia, 1.5.2006

الرغم من أنهم يأملون في الحصول على دعم من روسيا،[45] فإن الكلمة الأخيرة للجنة الدستورية، تتكون من 50 ممثلاً عن كل من الحكومة السورية والمعارضة والأمم المتحدة. وبالتالي، من غير المرجح أن يكون الدستور الجديد لصالح الأكراد.

وبدلا من ذلك، هناك فرص للفيدرالية الفعالة في شكل نظام من مجلسين مع لجنة من المناطق كثقل موازن للحكومة المركزية (انظر الشكل 8).[46] ومع ذلك، هناك خطر معين من أن ممثلي الجماعات العرقية أو الدينية أو الثقافية سوف يسودون في مسار المفاوضات، بحيث يتم رسم الحدود الإدارية الجديدة على طول الخطوط التاريخية للصراع. يرى بعض الكتاب السوريين أوجه تشابه بين انهيار الدولة الحالية في سوريا تحت تأثير الفاعلين الدوليين والانتداب الفرنسي (1920-1946). من أجل كسر المقاومة في الأراضي المحتلة، قسّمت القوة الاستعمارية السابقة منطقة الانتداب السورية اللبنانية آنذاك إلى ست دول فردية على طول حدود طائفية. ولا تزال هذه التجربة التاريخية حاضرة في المناقشات السياسية وتفضل نموذج الحكومة المركزية.[47]

٥. بدلا من الفيدرالية: مناقشات حول اللامركزية في تركيا ومصر

وقبل كل شيء، فإن زعزعة استقرار العراق منذ عام 2003 قد أعطت العديد من الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حججاً ضد نماذج الدولة الاتحادية. استخدمه الأكراد كالحد الأقصى للمطالبة من أجل تحقيق الحكم الذاتي الإقليمي في نهاية كحل وسط. نتيجة لذلك ، تم تطبيق حقوق الإدارة الذاتية للأقلية الكردية. لكن لم يتغير شيء بالنسبة للمناطق الأخرى، لأن الدولة المركزية لا تزال مسيطرة هناك. ويمكن ملاحظة ذلك حاليًا باستخدام مثال تركيا، حيث تسعى المنظمات الكردية في جنوب

43 توفيق المديني، 2019: أكراد العراق.. الفيدرالية خطوة في مسار هدفه تقسيم، في: عربي21، 04.05.2019.

44 Arab Reform Initiative 2016: Decentralization and the Future of the Syrian State, 23.12.2016, p. 3 f.

45 عامر كاتبة، 2017: مسودة الدستور الروسية: مرجعياتها النظرية في التعامل مع مسألة الأقليات، الجمهورية، 27.2.2017.

46 Turkmani, Rim 2019: Devolution of power or decentralisation of oppression in Syria?, LSE, 15.03.2019.

47 رستم محمود، 2017: المسألة الكردية وتراث اللامركزية في سوريا والعراق، الجمهورية، 19.7.2017.

شرق البلاد للحصول على حكم ذاتي إقليمي في منافسة مع الأحزاب الانفصالية.[48]

أثار الإصلاح الدستوري في عام 2017، والذي أدخل نظامًا رئاسيًا جديدًا، نقاشًا حول هذا الموضوع. يرى بعض الخبراء مزايا في هذه السلطة الجديدة للرئيس التركي، لكن في الوقت نفسه يوصون بتعزيز المستوى الإقليمي كآلية للرقابة والتعويض. لهذا الغرض، يجب تحويل المناطق السبع الموجودة بالفعل، مرمرة، بحر إيجة، البحر الأسود، البحر المتوسط، وسط الأناضول، الأناضول الشرقية وجنوب شرق الأناضول إلى دول جزئية (انظر الشكل 9): "إذا كانت هذه الدول مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدولة المركزية في أنقرة من حيث الأمن والسياسة الخارجية ، فلن يؤذي برلمانها الإقليمي أي شخص في البلاد ولن يسبب الخوف من الانفصالية." [49]

ومع ذلك، فإن مثل هذه الدولة الفيدرالية التركية تتطلب مفهومًا سياسيًا للأمة، والذي، على عكس عقيدة الدولة الحالية للقومية التركية (انظر المادة 2 من الدستور)، يجب أن يشمل جميع الأقليات اللغوية والمجتمعات الدينية في البلاد. في خلاف ذلك مطالب الأكراد بالاعتراف كأمة لغوية أو ثقافية خاصة سوف تظل قائمة، مع تبرير الحق في إقامة الدولة. على النقيض من ذلك، فإن وجود دولة تركية بمعنى مجتمع إرادة سياسي غير طائفي ومحايد عرقيًا سيكون أكثر ضمانًا للدول المجاورة بأن أنقرة لن تثير أي مطالبات إقليميةتستند المقترحات السابقة لمثل هذا الاتحاد على مفهوم الأمة الثقافية التركية والكردية، والتي يمكن للمناطق المجاورة أن تنضم إليها على طول العلاقات العرقية أو اللغوية، بما في ذلك الجمهورية التركية لشمال قبرص أو "أجزاء من سوريا والعراق، حيث يكون الأكراد والتركمان بشكل أساسي".[50]

لأن مصطلح "الفيدرالية" مشحون سياسيًا وينظر إليه على أنه تهديد لوحدة البلاد، تناقش حكومات

شكل 9: التقسيم الاداري لتركيا

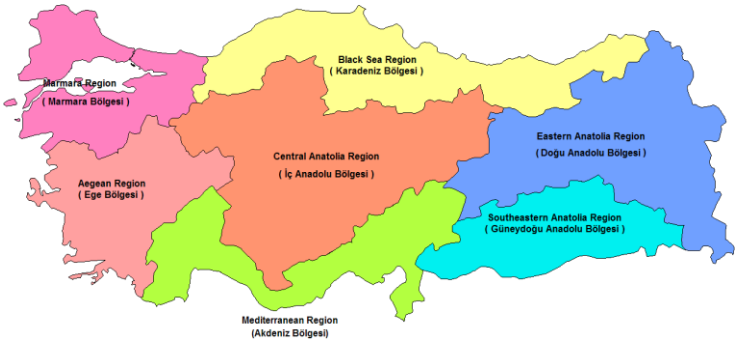

المصدر: Turkey Regions, Wikipedia, 28.11.2010

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إصلاحاتها الإدارية لصالح الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية تحت عنوان "اللامركزية".وهذا لا ينطبق فقط على تركيا، التي بدأت مثل هذه العملية منذ سنوات،[51] ولكن قبل كل شيء على دول المغرب العربي ومصر. في بداية عام 2019، قدمت الحكومة المصرية مبادرة تشريعية إلى البرلمان، بموجبها ستحصل المحافظات السبع والعشرون في البلاد على مزيد من حقوق الحكم الذاتي لتشكيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقام وزير التنمية المحلية اللواء محمود شعراوى، الذي أنشئ مكتبه في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك عام 1999، بوضع هذه الخطط في مؤتمرات مع خبراء دوليين. ونتيجة لذلك، حددت الحكومة لنفسها هدف استكمال إعادة الهيكلة المؤسسية في غضون السنوات الخمس المقبلة.[52]

ومن أهم المشاركين الأجانب ممثلين عن الاتحاد الأوروبي الذي يود دعم مشروع اللامركزية الأخير في مصر بإجمالي تسعة ملايين يورو. تستخدم هذه الأموال بشكل خاص لبناء مراكز تدريب للعاملين في صعيد مصر ودلتا النيل. وبذلك، يواصل تمثيل

48 Second pro-Kurdish party announces opposition to Erdogan empowerment, in: Kurdistan24, 20.02.2017.

49 Örmeci, Ozan 2017: Turkey towards Presidentialism?, in: Politika akademisi, 12.01.2015.

50 المرجع نفسه.

51 Vgl. Scherzberg, Arno; Can, Osman; Doğan, İlyas (Ed.) 2014: Der Schutz der ethnischen Minderheiten in der Türkei und die Dezentralisierung der Staatsorganisation, Berlin.

52 وزير التنمية المحلية: نسعى لتطبيق اللامركزية فى المحافظات، في: اليوم السابع، 30.07.2018.

الاتحاد الأوروبي سياسته في العقدين الماضيين لتزويد البلد بتمويل "بنيته التحتية (لا سيما في مجالات المياه والنقل والطاقة والبيئة)، وتنمية القطاع الخاص، والتجارة الخارجية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والديمقراطية". في السنوات القليلة الماضية، جعل المانحون الأجانب، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات الأمم المتحدة، دعمهم المالي يعتمد على الإصلاحات لصالح الحكم الرشيد وزيادة اللامركزية. لكن البداية المفاجئة للربيع العربي أظهرت أن كل هذه الجهود لم تؤت ثمارًا تذكر، وإذن الاستقالة القسرية لمبارك هي التي مهدت الطريق لإصلاحات دستورية مناسبة.

في هذه اللحظة التاريخية، لعب مجلس الشورى دوراً مهماً باعتباره الغرفة الثانية ذات الصلاحيات التشريعية. ومع ذلك، لم يستخدمها الرئيس الجديد محمد مرسي لإرساء الديمقراطية واللامركزية ، على سبيل المثال من خلال تحويلها إلى برلمان إقليمي يتكون من 27 محافظة (انظر الشكل 10). بدلاً من ذلك، استخدم هذا الهَيْئة كقوة مضادة للطعن وإلغاء أحكام المحكمة الدستورية ضد خطط الإصلاح للإخوان المسلمين خلال عام 2012. لأنه كان قادرًا على تعيين حوالي ثلث أعضائها البالغ عددهم 264 بنفسه. بعد الإطاحة بمرسي من قبل اللواء السيسي (3 يوليو 2013) واستبداله في النهاية كرئيس للدولة، وقع مجلس الشورى ضحية للإصلاحات القانونية. استغنى الدستور الجديد (2014) المعمول به اليوم عن غرفة ثانية ووسع البرلمان بدلاً من ذلك من 100 إلى 350 عضواً منتخباً.[53] وبذلك، أضاعت مصر فرصة مواتية لبدء عملية الأقلمة، والتي كانت ستلبي أيضًا مطالب الأقلية النوبية في جنوب البلاد للحصول على المزيد من القول. في حالة فشل خطط الإصلاح الحالية للحكومة لتحقيق مزيد من اللامركزية في مصر، يمكن توقع صراع الأقلية حول حقوق النوبيين وربما صراع حدودي مع السودان على المدى الطويل[54].

شكل 10: التقسيم الاداري لمصر

المصدر: Map of Governorates of Egypt, Wikimedia, 10.4.2012

المصادر والمنشورات الأخرى:

ملاحظة: كانت جميع الروابط نشطة حتى 15 نوفمبر 2020

Arab Reform Initiative 2016: Decentralization and the Future of the Syrian State, 23.12.2016.

Arabische Union. Zwei Bismarcks, in: Der Spiegel vom 12.02.1958, p. 30–32.

Bank, André, Mirjam Edel 2015: Authoritarian Regime Learning. Comparative Insights from the Arab Uprisings, GIGA Working Papers, No. 275.

Bohn, Miriam, Thomas Demmelhuber, Roland Sturm, Erik Vollmann 2018: Dezentralisierung in der arabischen Welt: ein konzeptioneller Zugang, in: Europäisches Zentrum für Föderalismus-Forschung Tübingen (Ed.): Jahrbuch des Föderalismus 2018. Föderalismus, Subsidiarität und Regionen in Europa, Baden-Baden, p. 157–171.

Constitution de l'Union des Comores, in: wikisource.org, letzte Aktualisierung: 30.06.2016.

Constitution of the United Arab Emirates, Arabic: دستور دولة الامارات العربية المتحدة; The Constitution of the United Arab Emirates from 1971 including its amendments until 2009: دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 شاملا تعديلاته لغاية عام 2009

Constitution Society: Constitution of the Kingdom of Iraq, 21.03.1925.

[53] انظر بالتفصيل في: Hulsman, Cornelis; Serôdio, Diana 2016: Die ägyptische Verfassung von 2014 – eine Einordnung. Innenansichten aus Ägypten, Aachen: missio, Fachstelle Menschenrechte, 2016, p. 15 f, 34, 51.

[54] شاهد مشروع الدكتوراه عامر كاتبة، الممول من المؤسسة الأكاديمية الوطنية الألمانية ، حول مفاهيم تحويل الصراع في مصر في جامعة ماغديبورغ.

Evaluation of European Commission's Support with Egypt. Country level Evaluation. Final Report, Executive Summary, S. II, Dezember 2010, Belgium.

Fahdawi, Thiab Abboud Hussein 2016: State of United Arab Republics 1971 (Syria, Egypt and Libya), its constitution, foundations and Iraqi position, in: Iraqi Academic Scientific Journal, Universität Anbar, Irak, 2016, Volume 3, Issue 6, p. 261-286, 269, Arabic: دولة اتحاد الجمهورياتا لعربية المتحدة (سوريا، مصر، ليبيا) 1971، دستورها، مؤسساتها وموقف العراق منه

Gehlen, Martin 2016: Der Arabische Winter, zeit.de, 25.01.2016

Gerlach, Julia 2016: Der verpasste Frühling: Woran die Arabellion gescheitert ist, Berlin.

Hulsman, Cornelis; Serôdio, Diana 2016: Die ägyptische Verfassung von 2014 – eine Einordnung. Innenansichten aus Ägypten, Aachen: missio, Fachstelle Menschenrechte.

Interim Constitution of the Republic of Iraq, 14.7.1958, in: The Weekly Gazette of the Republic of Iraq, Bagdad, No. 4, 13.08.1958.

Interim Constitution of the Republic of Iraq, 16.07.1970, in: The Weekly Gazette of the Republic of Iraq, Bagdad, No. 10, 13.03.1971.

International Crisis Group 2018: Tackling the MENA Region's Intersecting Conflicts, 22.12.2017.

Iraq's Constitution of 2005, in: Constitution project, pdf generated: 20.7.2020, Arabic: دستور العراق الصادر عام 2005

Jahrbuch des Föderalismus 2019, Europäisches Zentrum für Föderalismus-Forschung Tübingen (Ed.), Baden-Baden 2019.

Jawad, Saad 2013: The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications, in: Working Paper, LSE Middle East Centre, London, 16.12.2013.

Les institutions de l'Union des Comores, in: web.archiv.org [the official government website has now been closed].

The Minister for Regional Development: We want to decentralise the governorates within 5 years], in: Al-yaum as-sābiʿ 30.7.2018, arabic: وزير التنمية المحلية: نسعى لتطبيق اللامركزية فى المحافظات خلال 5 سنوات.

Örmeci, Ozan 2017: Turkey towards Presidentialism?, in: Politika akademisi, 12.01.2015.

Ottoman Constitution, 23.12.1876. The original text in arabic Letterst; Wajih Kawtharani 2015: The Ottoman Tanzimat and the Constitution, Arab Center for Research & Policy Studies (2013).

Paris Peace Conference 1919–1920, in: Britannica.

Parmentier, Audrey 2018: La révision constitutionnelle écarte les Comoriens chiites, in: La Coix, 30.07.2018.

Plagemann, Gottfried 2009: Von Allahs Gesetz zur Modernisierung per Gesetz. Gesetz und Gesetzgebung im Osmanischen Reich und der Republik Türkei, Münster.

Richter, Thomas 2019: Der Arabische Frühling und seine Folgen, in: Bundeszentrale für politische Bildung (Ed.): Naher Osten, Informationen zur Politischen Bildung, 2916, Nr. 331, S. 68–81.

Riedel, Sabine 2017: Pluralismus im Islam – ein Schlüssel zum Frieden. Erfahrungen aus dem Irak, Syrien, Türkei, Ägypten und Tunesien im Vergleich, SWP-Studie 2017/S 14, July 2017.

Riedel, Sabine 2015: Interreligiöse Dialog-Initiativen. Zur auswärtigen Kulturpolitik islamischer Staaten, in: Kiesel, Doron, Ronald Lutz (Ed.): Religion und Politik. Analysen, Kontroversen, Fragen, Frankfurt/M., p. 331–356.

Riedel, Sabine 2015: Die kulturelle Zukunft Europas. Demokratien in Zeiten globaler Umbrüche, Wiesbaden.

Scherzberg, Arno; Can, Osman; Doğan, İlyas (Ed.) 2014: Der Schutz der ethnischen Minderheiten in der Türkei und die Dezentralisierung der Staatsorganisation, Berlin.

Second pro-Kurdish party announces opposition to Erdogan empowerment, in: Kurdistan24, 20.02.2017.

Soderberg, Nancy E. 2015: Task Force Report. State-Building in Iraqi Kurdistan, Columbia University, New York, October 2015.

The Constitution of the Arab Union (Unofficial Translation), 14.02.1958.

The Constitution of the Federation of Arab Republics (FAR), in: Middle East Journal, Vol. 25, Nr. 4, 1971, p. 523–529.

The Egyptian constitution of 1956 in the Arabic original.

The National Assembly of Iraqi Kurdistan 2008: Draft Constitution of the Iraqi Kurdistan Region, 13.–14.10.2008.

The new Constitution of Turkey, 20.04.1924, osm.-türk.: Teşkilât-ı Esasiye Kanunu, 20.4.1924

The Treaty of Sèvres, 1920, Articles 1-260.

Treaty of Lausanne 1923, The World War I Document Archive.

Total population and percentage of nationals and foreign nationals in GCC Countries (national statistics, 2010-2016) (with numbers), in: Golf Labour Markets, Migration, and Population (GLMM) Programme, 20.4.2016.

Turkmani, Rim 2019: Devolution of power or decentralisation of oppression in Syria?, in: LSE, 15.03.2019.

UNAOC 2006: Alliance of Civilizations, Report of the High-level Group, 13.11.2006, p. 19, United Nations, New York.

United Arab Emirates Population Statistics 2019: Infographics, in: Global Media Insight (GMI), 30.01.2019.

Verfassungen der Türkei, Verfassung vom 20.04.1924.

تشكيلات اساسيه قانوني 20.4.1924

توفيق المديني، 2019: أكراد العراق.. الفيدرالية خطوة في مسار هدفه تقسيم، في: عربي21، 04.05.2019

دستور الاتحاد العربي29.3.1958

دستور إتحاد جزر القمر

دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 شاملا تعديلاته لغاية عام 2009

دستور دولة الامارات العربية المتحدة،2.12.1971

دستور العراق الصادر عام 2005 أو hjc.iq

دستور مصر سنه 1956

الدستور المؤقت لعام 1958 أو hjc.iq (العراق)

الدستور المؤقت لعام 1970 أو hjc.iq (العراق)

الذكرى 91 لتوقيع معاهدة (سيفر)

رستم، محمود، 2017: المسألة الكردية وتراث اللامركزية في سوريا والعراق، الجمهورية، 19.7.2017

الفهداوي، ذياب عبود حسين: دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة (سوريا، مصر، ليبيا) 1971، دستورها، مؤسساتها وموقف العراق منا، Iraqi Academic Scientific Journal, University of Samarra, Iraq, 2016, Volume 3, Issue 6, الصفحات 261-286;

القانون الأساسي العثماني 1876/12/24

القانون الأساسي العراقي لعام 1925

كاتبة، عامر، 2017: مسودة الدستور الروسية: مرجعياتها النظرية في التعامل مع مسألة الأقليات، الجمهورية، 27.2.2017

معاهدة لوزان من ويكيبيديا

نص مشروع دستور اقليم كوردستان، 13.–14.10.2008

وزير التنمية المحلية: نسعى لتطبيق اللامركزية فى المحافظات، في: اليوم السابع، 30.07.2018

© Prof. Dr. Sabine Riedel, Berlin 2020 All rights reserved
www.culture-politics.international/online **ISSN: 2698-6140** (online)
Redaktion: Tel. +49 30 83200816 kontakt@sabineriedel.de